



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والحديث

التيسير في السنة النبوية دراسة موضوعية العبادات نموذجاً

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالب

سامر ناجح عبد الله سمارة

إشراف

الدكتور بديع السيد اللحام

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٣/٣/٢٠١٢م، ونالت درجة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه بتقدير جيد جداً.

أعضاء لجنة المناقشة والحكم:

- | | |
|-------------------------|----------------|
| ١. أ. د نصار نصار | /عضو/ |
| ٢. د. بديع السيد اللحام | /عضو/ [مشرفاً] |
| ٣. د. عبد القادر الحسين | /عضو/ |
| ٤. د. عمّار الحريري | /عضو/ |
| ٥. د. مؤمنة الباشا | /عضو/ |

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله، وما توفيقي وثقتي واعتصامي إلا بالله، أحمداً يا ربّي حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، يا ربّي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك. وأُصَلِّي وأُسلِّم على النّبِيِّ الأَمِين، الذي حمل وحي ربه، وأَدَّاهُ إلينا كاملاً مُبَيَّناً، فَعَلَّمَنَا به من بعد الجهالة، وهدانا به من بعد الضلالة، وعلى آله وصحبه الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين، أَمَّا بعد:

فلقد ختم الله ﷻ الأديان السابقة بدين الإسلام، وأودع فيه من المزايا ما جعله ديناً صالحاً لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، تنعم البشرية بخيره، وتستظلُّ بظلاله، ومن أبرز هذه المزايا أنّه دينٌ موافقٌ للفطرة، يلبي حاجاتها ورغباتها، ولا يصادمها بأيِّ حالٍ لخلوّه من التّعقيد والتّشديد، ويظهر ذلك جليّاً في مقصدٍ جليلٍ من مقاصده، ألا وهو اليسر ورفع الحرج عن المكلفين، لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقد أولى الإسلام موضوع التيسير أهميةً عظيمةً، ويلاحظ ذلك جليّاً كلّ من قرأ في دستور الوحي الإلهي، وطالع تطبيقه الأمثل وأنموذجه الواقعي الأكمل؛ سنة الحبيب المصطفى ﷺ وسيرته العطرة التي جسدت اليسر في كافة جوانب الحياة، الدنيوية منها والدنيوية، فدخل الناس في دين الله أفواجا بعد أن رأوا بساطة تعاليمه، وسهولة تطبيقها، ونعمت البشرية برحمة هذا الدين ويسره، بعد أن ذاقَت ويلات التّشدد من الأديان المحرّفة وقسوة تعاليمها.

ونحن اليوم في أمس الحاجة لأن نسترشد بهدي النّبِيِّ ﷺ في تطبيق اليسر على مناحي الحياة كافة، ولا سيما أنّ هناك دعواتٍ ترمي لهدم الدين، والتحلُّل من أحكامه وتكاليفه تحت شعار يسر الدين والتخفيف على الناس، يقابلها دعواتٌ ترى أنّ الدين الحقّ والنّقرب إلى الله ﷻ يكون بالتضييق على النفس، وإيقاعها في الحرج، وبا ليتها أَلْزَمُوا

أنفسهم وتركوا غيرهم؛ بل صاروا ينادون بهذا المنهج القديم الحديث، ويحاولون فرضه على الناس تحت شعار الاتِّباع، مجتزئين النُّصوص، وآخذين بظواهرها، مهملين مراميها ومقاصدها، فوق بعض في شباك هذه الدَّعوات أو تلك فضلوا سواء السَّبيل.

إنَّ البشريَّة اليوم ولا سيَّما أُمَّة محمدٍ ﷺ، لا صلاح لهم ولا فلاح، إلَّا بالرجوع إلى النَّبع الصَّافي، والمنهج الأمثل من هدي محمدٍ ﷺ، ولن يصلح أمر هذه الأُمَّة إلَّا بما صلح به أوَّلها، بالسَّير على خطا القرون الأولى، واتِّباع جوانب الأسوة من حياته ﷺ.

أهمية موضوع البحث:

يكتسب البحث في هذا الموضوع أهمية خاصة، تظهر من خلال النقاط الآتية:

١. يُظهر واقعيَّة الشريعة الإسلامية في تعاملها والمتغيِّرات والحوادث التي تطرأ على الأفراد والمجتمع، من خلال تلبية حاجاتهم ومطالبهم في جميع الأحوال، دون تشدُّد أو تصلُّب يُفضي إلى إيقاعهم في الحرج، وتَعَطُّل عجلة إعمار الأرض التي استخلف الإنسان فيها.

٢. يشكِّل التَّيسير أصلاً من أصول الدِّين، ينبني عليه الكثير من المسائل المهمَّة، وليس من المبالغة قولنا إنَّه العمود الفقري الذي تقوم عليه الشريعة، فهو لا يكاد يخلو من جانبٍ من جوانبها أو مظهرٍ من مظاهرها، وهو بذلك يشكِّل الرُّوح الذي يُبقي الشريعة صالحةً للتَّطبيق في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

٣. ارتباطه بموضوع التَّرخيصات ارتباطاً وثيقاً، وما ينبني عليه من تغيِّراتٍ وتعديلاتٍ تطرأ على التَّكاليف التي يطالب الإنسان بأدائها، فعلاً أو تركاً، بما يستلزم الوقوف ملياً لاستيضاح الحالات التي يباح فيها للمكفِّ الإقدام على ذلك، وهو أمرٌ غاية في الأهمية لما يترتَّب عليه من ترك واجبٍ، أو ارتكاب محرَّم.

٤. يمثل التيسير الطريق الوسط والسبيل القويمة، بين طريقي الانحراف والضلال، والمقصود بهما التشدد والتساهل، وهو بذلك يشكل طريق النجاة في مقابل سبل الزيغ والضلال.

سبب اختيار موضوع البحث:

١. ما سبق من أمورٍ ظهرت فيها أهميّة البحث، فكانت الدافع لاختيار هذا الموضوع.
٢. الرغبة في البحث في موضوع يمسّ واقع الناس، ليتّم الوقوف فيه على معالم هذا الموضوع وحدوده، ليكون عوناً ودليلاً لهم على السير في طريق وسطية الأمة المحمّدية التي خطّها لها ربّ العالمين بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] (١).

٣. تسليط الضوء على خطورة التصديّ للتسهيل على الناس دون علم وفهم صحيحين، فإنّ في ذلك عبثاً بشرع الله ﷻ وأحكامه، فالأمر جدّ دقيق، يحتاج من الفقيه أو العالم النّظر بعمقٍ إلى مرامي النّصوص ومقاصدها والوقوف عليها للخروج بالتّطبيق الصّحيح لتعاليم الشّارع الحكيم.

٤. وجود الحاجة إلى معرفة حقيقة التيسير، من حيث ارتباطه بالتكاليف الشرعية وعلاقته بالمشقة، والأسباب المؤدية إليه، وشروط العمل به، حيث إنّ الناظر يجد أنّ كثيراً من السلوكيات تُبرّر ببسر الدين والتخفيف على الناس، وكذلك الأمر في بعض الفتاوى المتسرّعة التي تخرج بدعوى مجارة المتغيّرات في هذا العصر.

أهداف البحث:

١. وضع مرجعٍ موثّقٍ من الحديث المقبول في ضوء العبادات بين يدي الباحثين وطالّاب العلم، من خلال جمع الأحاديث المبنوثة في مختلف كتب السنّة، والتي تبين مفهوم اليسر في الشريعة الإسلامية.

(١) ينظر: تفسير الراغب الأصبهاني، الحسن بن محمد المعروف بالرّاغب الأصفهاني (١/٣٢٩).

٢. الوصول إلى المنهج النبوي في التفسير على الناس في باب العبادات من خلال الصورة المثلى التي رسمتها لنا نصوص الوحي.

الجهود السابقة:

عندما يكون الكلام على التفسير باعتباره أصلاً من أصول الدين، وركيزة من أهم ركائزه، فإن هذا يعني أن العلماء اهتموا بدراسته وإفراد مساحات له في مؤلفاتهم ومصنّفاتهم، وقد تنوّعت هذه الاهتمامات بحسب القواعد التي انطلق منها كل فريق، وظهر ذلك جلياً في الجوانب التي قدموا من خلالها التفسير.

ويمكن تقسيم الدراسات التي اهتمت بالتفسير قسمين هما:

أولاً: الدراسات القديمة وهي على نوعين:

١. كتب الأصول، وظهر فيها اهتمام الأصوليين بالبحث في عدّة جزئيات ذات صلة بالتفسير، فكان الحديث عن الرخصة بوصفها استثناءً من الحكم الأصليّ لعذر نزل بالمكلف، وهذه الجزئية تناولتها كتب الأصول بلا استثناء، وقلّما تجد كتاباً أصولياً لم يتطرّق للبحث في هذه الجزئية.

ومن الجزئيات التي تناولتها كتب الأصول، وانفردت بها كتب الحنفية، عوارض الأهلية بشقيها السماوي والمكتسب، وهي: «خصال أو آفات لها تأثير في الأحكام بالتغيير أو الإعدام»^(١)، ومن كتب الحنفية التي فصلت في هذه الجزئية: كتاب كشف الأسرار شرح أصول البردويّ لعلاء الدين البخاري^(٢).

(١) التقرير والتحبير، ابن أمير الحاج (١٧٢/٢).

(٢) عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري: إمام بحر في الفقه والأصول، من تصانيفه: شرح أصول الفقه للبردويّ، وشرح أصول الأخسيكتي، توفي عام [٧٠٣هـ]. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر ابن محمد بن نصر الله، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (٤٢٨/٢) رقم (٨٢٠).

وتناولت كتب الأصول أيضاً الحديث عن المشقة وأنواعها، وما هو جالبٌ للتيسير وما هو غير ذلك، وأبرز من فصل في هذا الموضوع الإمام الشاطبي^(١) في كتابه الموافقات، حيث تناول الوجوه الإصطلاحية لمعنى المشقة، ثم ذكر النصوص الشرعية الدالة على عدم قصد الشارع إيقاع المكلف في المشقة والإعنات، ووضح الفرق بين المشقة المعتادة وغير المعتادة في التكاليف، وبين الضابط الذي يستطيع المكلف الحكم على مشقة بأنها معتادة أو غير معتادة، وهو أن يحلق بالمكلف خلل في نفسه، أو ماله، أو حالٍ من أحواله.

ثم عقد فصلاً عرض فيه أسباب تسمية المشقة العادية بهذا الاسم، وساق الأدلة على ذلك، ونوه إلى أن المشقة التي يجدها المكلف عند أدائه للتكاليف مردّها مخالفة الهوى. وذكر الشاطبي مسألة مهمة، وهي أنه ليس للمكلف أن يقصد المشقة في التكليف نظراً إلى عظم أجرها، وله أن يقصد العمل الذي يعظم أجره لعظم مشقته من حيث هو عمل، ثم وضح المشكل الذي يظهر من بعض النصوص الشرعية ويخالف هذه القاعدة^(٢).

٢. كتب القواعد الفقهية، واشتملت في ثناياها على بعض القواعد المؤدية للتيسير كقاعدة المشقة تجلب التيسير، وقاعدة الضرورات تبيح المحظورات، واشتملت أيضاً على ذكر بعض تطبيقات التيسير، كالعفو عن يسير النجاسة، والأعذار المرخصة لترك الجماعة، والإفطار في رمضان للمعذورين وغيرها^(٣).

(١) إبراهيم بن موسى بن محمد، الشهير بالشاطبي أبو إسحاق: أحد الجهابذة الأخيار، كان له قدم راسخ في سائر الفنون والمعارف، كالفقه والأصول والحديث والتفسير، من مصنفاته: الموافقات والاعتصام، توفي عام [٧٩٠هـ]. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف (٢٣١) رقم (٨٢٧).

(٢) ينظر: الموافقات (٢٠٧/٢ - ٢٦٧).

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسبكي (٤٩/١) والأشباه والنظائر للسيوطي (٧٦-٨٤) (٤٢٦، ٤٤٦، ٤٣٩).

ومن أبرز كتب القواعد وأهمّها: (الأشباه والنظائر)، وألّف في هذا الباب ثلاثة من العلماء هم: السبكي^(١)، والسيوطي^(٢)، وابن نجيم الحنفي^(٣).

وألّف العزّ بن عبد السلام^(٤) كتاباً مهماً في باب القواعد، وهو (قواعد الأحكام في مصالح الأنام)، وتناول في قسم منه الحديث عن أقسام التخفيفات الشرعية، والمشاق الموجبة لهذه التخفيفات، وعن العلاقة بين الأجر المترتب على التكليف والمشقة اللازمة له^(٥).

ويلاحظ في هذه الدراسات أنّ حضور التيسير جاء في مواطن متفرقة منها، وذلك بحسب ارتباطه بجزئيات هذه الدراسة أو تلك.

(١) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، برع في العديد من العلوم خصوصاً في الفقه وأصوله، اشتغل على والده في طلب العلم، ولي القضاء عدّة مرّات، ودرّس بمدارس مصر والشام، تعرّض لمحنة شديدة وسجن بالقلعة نحو ثمانين يوماً، صاحب مصنّفات كثيرة منها: شرح مختصر ابن الحاجب وطبقات الفقهاء الكبرى، توفي شهيداً بالطاعون عام [٧٧١هـ]. طبقات الشافعيين لابن قاضي شعبة (١٠٤-١٠٦).

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر الأسيوطي، جلال الدّين أبو الفضل الشّافعي، برع في كثير من فنون العلم كالنّفسير والحديث واللّغة وغيرها، له مصنّفات نافعة، ومؤلّفات جامعة، من أبرزها: الجامعين في الحديث، والدّر المنثور في النّفسير، والإتقان في علوم القرآن، أصيب بورم شديد في يده اليسرى توفّي على إثره بعد سبعة أيّام وله من العمر إحدى وستين سنة، وكانت وفاته عام [٩١١هـ]. ينظر: الكواكب السّائرة بأعيان المائة العاشرة، نجم الدّين محمد بن محمد الغزّي (٢٢٧-٢٣١) والبدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، محمد بن علي الشوكاني (٣٢٨-٣٣٥).

(٣) زين بن إبراهيم بن محمد المشهور بابن نجيم، زين الدّين الحنفي، أخذ عن جماعة من علماء الديار المصريّة في زمنه، وأجازوه بالإفتاء والتّدريس، فدرّس وأفتى في حياتهم، برع في العديد من العلوم وخاصّة أصول الفقه، صنّف مصنّفات كثيرة من أهمّها: البحر الرائق بشرح كنز الدقائق، والأشباه والنظائر. توفي عام [٩٧٠هـ]. ينظر: الكواكب السّائرة بأعيان المئة العاشرة (١٣٧، ١٣٨).

(٤) عبد العزيز بن عبد السلام، فقيه شافعيّ بلغ رتبة الاجتهاد، لقّب بسلطان العلماء، عُرِف عنه الشّجاعة في الصّدع بالحقّ أمام السلاطين، درّس بدمشق بالزاوية الغزاليّة، وولي الخطابة والإمامة في الجامع الأموي، له مصنّفات كثيرة منها: مجاز القرآن، وبداية السؤل في تفضيل الرسول ﷺ. توفي عام [٦٦٠هـ]. ينظر: طبقات الشّافعية الكبرى، عبد الوهاب بن تقي الدّين السبكي (٢٠٩/٨).

(٥) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عبد العزيز بن عبد السلام (٣٩-٣٥/١) (١٧-٨/٢).

ثانياً: الدراسات الحديثة.

وفيها جاء الاهتمام بموضوع التيسير على نحوٍ مغايرٍ من الدراسات القديمة، من حيث طريقة عرض البحث، والجوانب التي اهتمَّ بإبرازها كلُّ باحثٍ بحسب الوجهة التي انطلق منها.

ومن أهمِّ الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع التيسير ما يأتي:

«رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، دراسة أصولية تأصيلية»، للدكتور يعقوب عبد الوهَّاب الباحسين، وهو بحثٌ مقدَّم لدرجة الدكتوراه في جامعة الأزهر عام ١٩٧٢م.

وهو بحثٌ قيِّمٌ في بابه، أجاد فيه الباحث عرض جزئيات البحث من منظورٍ أصوليٍّ، وتقلَّ أقوال الأصوليين وناقشها، وخرج بفوائد جيِّدة في الموضوع. وقد أفدت من البحث في طريقة استنباطه تعريف الحرج من الكتاب والسنة، فاقتفيت أثره في استنباط تعريفات البحث في الفصل الأوَّل.

«رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، ضوابطه وتطبيقاته»، للدكتور: صالح بن عبدالله بن حميد، وهو بحثٌ مقدَّم لدرجة الدكتوراه في جامعة أم القرى ١٩٨٢.

وهي دراسةٌ أصوليةٌ كسابقتها، مع تفاوتٍ فيما بينهما في طريقة العرض والأسلوب، وبعض العناوين المطروقة للبحث، وقد جاء الباحث بعددٍ لا بأس به من الأحاديث إلاَّ أنه قصرها على معرض الاستدلال على يسر الشريعة ورفع الحرج، ولم يعتن بعزوها وتخرجها تخريجاً وافياً.

«التيسير في العبادات»، للدكتور الطاهر بن الصَّادق الأنصاري، وهو بحثٌ مقدَّم لدرجة الدكتوراه في جامعة أم القرى عام ١٩٨٤م، وعرض فيه الباحث مجموعة من صور التيسير في باب العبادات لكنه لم يستوفها، وسبب ذلك أنَّ الباحث درس الموضوع من نظرةٍ فقهيةٍ خالصة، حيث كان يذكر صورة التيسير ويُعقبها بذكر رأي العلماء في المسألة مع ترجيحه لأحدها حسب المنهج الذي اختاره.

وبلغ عدد الأحاديث التي تضمنت صوراً للتيسير في هذا البحث حوالي ثمانين حديثاً ما بين صحيح وضعيف.

«التيسير في واجبات الحج، دراسة مقارنة»، للباحث: حامد بن مسفر الغامدي، وهو بحثٌ مقدّم لدرجة الماجستير في جامعة أمّ القرى عام ١٤٠٩هـ. تناول دراسة واجبات الحجّ فقهيّاً، فكان الباحث يذكر رأي كل فريقٍ من العلماء، ثمّ يرجّح الأقوى حسب منهج اختياره الباحث، ثمّ يعقّب بوجه التيسير في الرّأي الرّاجح إن وجد.

«القواعد والضوابط الفقهيّة المتضمنة للتيسير»، للدكتور عبد الرحمن بن صالح، وهو بحثٌ مقدّم لدرجة الدكتوراة في الجامعة الإسلاميّة عام ١٤١٥هـ، وهو كتاب يشبه إلى حدٍّ ما كتاب القواعد الفقهيّة للسُّبكيّ والسُّيوطي، فقد ذكر الباحث فيه ستّاً وخمسين قاعدةً فقهيّةً استقاها من كتب السّابقين، ثمّ عرّف بها، وذكر الأدلّة عليها من القرآن والسُّنة، وفي المجلّد الثّاني ذكر ضوابط هذه القواعد، وعددها اثنا عشر ضابطاً.

«مظاهر التيسير ورفع الحرج في الشريعة الإسلاميّة» للدكتور فرج علي الفقيه حسين. وهو بحثٌ مقدّم لدرجة الدكتوراة نوقشت عام ١٩٩٩م.

«مظاهر التيسير في التشريع الإسلاميّ» تأليف الدكتور عبد العزيز محمّد عزّام. والدّراستان متشابهتان في المضمون إلى حدٍّ كبيرٍ، فقد تناولتا موضوع التيسير من منظورٍ فقهيّ بحت، مع تفاوتٍ في عرض المادّة المدروسة، ثم ذكر فيهما بعض القواعد الفقهيّة في التيسير، وبعض أسبابه، وأبرز صوره.

والملاحظ أنّ الدّراسات السّابقة قد تعرّضت للتيسير من الجانب الأصوليّ أو الفقهيّ البحت، معتمدةً بالدّرجة الأولى على أقوال الأصوليّين والفقهاء، دون اعتبارٍ لصحة الحديث من ضعفه، ولم تُعن بجمع أحاديث التيسير من بطون كتب السُّنة، وتقعيد قواعد التيسير انطلاقاً منها.

«منهج التيسير المعاصر، دراسة تحليلية نقدية» للباحث عبد الله بن إبراهيم الطويل.

وهو بحثٌ مقدّم لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٤٢٥هـ، وهي دراسةٌ غلب عليها الطابع الفكري، حيث تناول فيها الباحث دراسة مناهج التيسير في العصر الحالي، من حيث جذورها ومفهومها، وأهم مدارسها، وبعض التطبيقات المعاصرة، وختم بأهم الآثار التي يتركها التيسير على الفرد والمجتمع.

الجديد الذي يقدمه البحث:

١. تقديم دراسة في الحديث الموضوعي عن التيسير، جمعت بين التأصيل والتطبيق لتسلط الضوء على أهم الأمور المتعلقة بالتيسير، وتكون مستقاة من الأحاديث النبوية ومنطلقة منها.

٢. جمع الأحاديث المتعلقة بالتيسير من باب العبادات، وبيان ما هو في مرتبة الاحتجاج منها، وما هو دون ذلك.

٣. وضع الشروط التي تبيح العمل بالتيسير من منظور حديثي، وتحذ من النسايل والتفريط في تطبيق التكاليف الشرعية.

٤. تقديم نموذج عملي للتيسير من خلال عرض المنهج النبوي في تطبيق اليسر على باب العبادات، وعرضها من منظور حديثي، مع محاولة استنباط الحكم الإلهية من تلك التيسيرات.

منهج البحث:

مبنى هذا البحث قائم على شقين هما: الدراسة التأصيلية، والدراسة التطبيقية كما هو واضح من عنوانه.

فالدراسة التأصيلية: هي الدراسة النظرية التي ترمي إلى استخراج القواعد، وتأصيل الأسس التي يقوم عليها التيسير من الأحاديث النبوية التي يُحتج بها.

والدراسة التطبيقية: هي جمع أحاديث التيسير من باب العبادات وتخرجها مع بيان مواطن اليسر فيها.

والمناهج المتبعة في هذه الدراسة هي الآتية:

المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء كتب الحديث لجمع الأحاديث المتعلقة بالتفسير

في باب العبادات، وسلكت في سبيل ذلك مسلكين هما:

الأول: استقراء الألفاظ، وذلك بالبحث عن الكلمات المفتاحية ذات الصلة بالبحث: كالتييسير، والترخيص، والتخفيف، والسماحة، والوسع، والسهولة، وأخرى ذات معنى مناقض لها: كالعسر، والتشدد، والعنت، والمشقة، والحر، عن طريق الجذر ومشتقات الكلمة، وذلك من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من النتائج المتعلقة بالبحث، لتكتمل صورته، وتتضح معالمه.

الثاني: الاستقراء بالمعنى للكتب التسعة والمسانيد، من خلال البحث فيها عن أي معنى، أو فحوى، أو دلالة، أو إشارة يدل على التيسير، وماله صلة به في باب العبادات، وقد استعنت في ذلك بجوامع الأحاديث النبوية التي جمعت الأحاديث بين ثناياها وهي:

- (جامع الأصول في معرفة أحاديث الرسول) لابن الأثير على الكتب الخمسة، أما سنن ابن ماجه فقد تصفحته منفرداً.

- (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة) للبوصيري.

- (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية) لابن حجر.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتني خلال البحث بهذه الطريقة، تحديد المعيار الذي يتم على أساسه اختيار الحديث الذي يشتمل على صورة من صور التيسير، الأمر الذي استدعاني إلى مراجعة الكتب سألقة الذكر أربع مرات للتأكد من عدم فوات أي حديث يكون ذا صلة بالبحث، ما أدى إلى تجميع عدد كبير من الأحاديث التي احتاجت إلى فرز وترتيب، وحذف ما ليس له علاقة بمادة البحث، فبذلت في ذلك وقتاً وجهداً كبيرين.

وبعد الفرز والترتيب، تجمع لدي من متون الأحاديث المتعلقة بالتيسير ما يقرب من ثلاث مئة وعشرين حديثاً. فعزوتها إلى مصادرها الأصلية كالصحيحين والسُنن الأربعة

والمسانيد، ثم خَرَجَتْ ما يحتاج إلى ذلك، مع بيان الحكم عليها صحّةً وضعفًا من كتب التّخريج والعلل وتراجم الرّجال للوصول إلى ما يُعتمد عليه ويُحتجّ به في هذه الدّراسة.

المنهج المقارن: واعتمدت على هذا المنهج في المقارنة بين تعريفات التّيسير، لبيان القواسم المشتركة فيما بينها، ومواطن الخلل والنّقص فيها، للخروج بتعريفٍ مختارٍ له. كما اعتمدته أيضاً في الجمع بين الأحاديث المشكّلة في ظاهرها، والتّوفيق فيما بينها، للخروج بتفسيرٍ مناسبٍ يدفع اللّبس عن فهمهما.

وقد اعتمدت هذا المنهج أيضاً في الحكم على متون الأحاديث وأسانيدها التي تعدّدت أقوال العلماء فيها بين مصحّحٍ ومضعّفٍ، وموثّقٍ ومجرّحٍ، وذلك بالنّظر في حجة كل فريقٍ، ثمّ ترجيح الأقوى فيها، للخروج بحكم نهائيٍّ على الحديث تصحيحاً أو تضعيفاً.

المنهج التحليلي: وقد اعتمدته لتحليل مضمون الأحاديث النّبويّة، والوقوف على أماكن الشّواهد الدّالة على التّيسير، واستنباط العناوين المناسبة للفصول والمباحث والمسائل، وكذلك استنباط الفوائد المستخرجة، وأخيراً الخروج بالنتائج المناسبة لهذه الدّراسة.

وقد استعنت على ذلك بكتب شروح السّنّة والحديث، وما أمكنني الوصول إليه من الكتب القديمة والحديثة التي تُعنى بكل مسألةٍ من مسائل البحث، وذلك للإفادة منها في دراسة هذه الأحاديث والتّعليق عليها، ثمّ صُغْتُ المادّة بلغةٍ تُسهّل تناولها لتفيد منها أكبر شريحةٍ ممكنةٍ من الدّارسين والقُرّاء.

منهج الكتابة:

١. أثبتُّ في صلب البحث الأحاديث المقبولة (الصّحيحة والحسنة)، أمّا ما كان ضعيفاً فذكرته في الحاشية بقولي مثلاً: وروي في الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ثمّ أُبين سبب ضعفه عارضاً أقوال علماء الحديث.

٢. أُستدلُّ لصورة التّيسير الواحدة بما يبيّنُها بياناً شافياً من الأحاديث الصّحيحة، وأمّا ما تبقى من أحاديث في الباب نفسه، فأذكرها في الحاشية فأقول: وفي الباب عن

فلان وفلان، ثم أعزو لأحد جوامع الحديث كجامع الأصول ومجمع الزوائد وغيرهما.

٣. تتبعت النصوص في مصادرها الأصلية، وعزوت الأقوال إلى قائلها الأول، مع تقديم الأقدم زمناً إذا تعددت، فإن تعذر الرجوع إلى الأصل، نقلت النص من غيره وأشارت إلى ذلك في الهامش.

٤. حرصت على نقل أقوال العلماء كما وردت من مصادرها، ووضعتها بين قوسين صغيرين «)» لتمييز كلامهم عن كلامي وفهمي لها، فربما يقع الخطأ في الفهم أو التحليل، فتعود لائحة الخطأ إلى كلامي، وتبرأ ساحة العلماء، ويبقى القارئ هو الحكم في ذلك كله.

٥. ترجمت الأعلام الذين ورد ذكرهم في متن البحث وذلك عند ورود العلم للمرة الأولى، ولم أترجم الصحابة عليهم السلام وأصحاب الكتب الستة والأئمة الأربعة، وذلك لاستفاضة شهرتهم وعموم ذكرهم. كما أنني لم أترجم الرواة الذين ورد ذكرهم في حاشية البحث، وكذلك من ورد ذكره من المعاصرين الأحياء أو الذين قريت وفاتهم.

٦. قسّمت الباب الثاني على الأبواب الفقهية، لتكون صور التيسير فيها أكثر وضوحاً، ولتجنب التكرار فيما لو كان التقسيم بناءً على أسباب التيسير مثلاً.

٧. قسّمت الفصول والمباحث في البابين استنباطاً من الأحاديث النبوية، وإن كان بعض العناوين قد شابهت غيرها فذلك لشهرتها وشيوع استعمالها.

٨. ذكرت الحكم الشرعية في معظم مسائل الباب الثاني معتمداً على كتب المقاصد ككتاب محاسن الشريعة للقفال الشاشي، وإعلام الموقعين لابن القيم، وحجة الله للذهلوي، وقد أذكر بعض الفوائد العلمية القائمة على أسس صحيحة من أبحاث علمية منشورة في مجلات معتمدة.

منهج العزو والتّخريج:

- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها في صلب البحث، بذكر اسم السّورة يتبعها رقم الآية. وحرصت على نقل الآيات كما هي في الرّسم العثمانيّ من برنامج (مصحف المدينة المنوّرة الالكتروني).
 - رتبت المسائل الفقهيّة الوارد ذكرها في حواشي الباب الثّاني على الأقدم زمناً، فأذكر قول الحنفية، ثم المالكية، فالشافعية وأختم بالحنابلة.
- وأما تخريج الأحاديث:
- فما كان منها في الصّحّاحين فلا أتجاوزهما لعدم الإطالة إلّا إن كان في ذلك فائدة مناسبة للسياق كذكر طريق آخر.
 - وما كان في شيء من السّنن الأربعة فكذلك أكتفي بالعزو إليها ولا أخرج عنها، لشهرة هذه السّنن وشيوعها، ولا أقصر على واحدٍ منها، بل أذكر كل من أخرجها من السّنن الأربعة.
 - عند وجود فائدة في التّخريج من غير الكتب السّنة فإنّي أتوسّع حسبما أراه مناسباً، واجتهدت في البعد عن التّطويل قدر الإمكان.
 - ترتيب المصادر والمراجع في الهامش: حسب تاريخ وفاة المؤلّف عدا السنن الأربعة لشهرة ذلك بين العلماء.
 - عند تكرّر ذكر الحديث أُشير إلى الحكم عليه مختصراً، مع الإحالة إلى الموضع الذي خرّجته فيه وافيّاً، فأقول مثلاً: صحيح: تقدّم تخريجه ص... .
 - من عادة البخاريّ إيراد الحديث في غير موضع، ولقد عزوت إلى الموضع الذي أخذت منه، أو إلى أحد المواضع فقط إذا كان المتن واحداً.
 - عند التّخريج من كتب السّنن أذكر اسم الكتاب، واسم الباب ورقمه، ورقم الحديث، فأقول مثلاً: أخرجه البخاريّ في الإيمان، باب (...)، ...، رقم (...). فقولي (في الإيمان)

أي كتاب الإيمان من صحيح البخاري، وبعد كلمة الباب أذكر رقمه بين هلالين، ثم أذكر اسم الباب، ثم رقم الحديث.

- وأما بيان درجة الحديث: فإن وجدت حكماً عليه لأحد من أهل هذا الشأن فإنني أعتمد عليه، فإن كان الحكم تضعيفاً بيّنت سبب الضعف في الإسناد أو المتن، وإن كان تحسیناً عقبت بعد الحكم إن كانت هناك حاجة لذلك، فإن لم أجد حكماً حكمت على ظاهر إسناده فيما يبدو لي، بعد دراسة رجاله واتصال سنده حسب القواعد المعروفة عند أهل الحديث.

- ذكرت اسم المرجع ومؤلفه في الهامش عند وروده أول مرة، ثم أكتفي بذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة عند تكرار الرجوع إليه.

الصُّعُوبات التي واجهت الباحث:

لا بدّ لأيّ باحث أن تعترضه صعوبات شتى، وهي تتنوّع ابتداءً من اختيار الموضوع، وانتهاءً بإكمال البحث والخروج بالنتائج المرجوة.

ومن أبرز الصُّعُوبات التي واجهتني خلال كتابة هذا البحث ما يأتي:

١. عملية الاستقراء لجمع أحاديث الموضوع، فقد استلزمت هذه الخطوة رجوعاً متكرراً لجوامع الأحاديث، واستقراءها يدوياً، لضمان جمع القدر الأكبر من الأحاديث المتعلقة بالموضوع، وما تبع هذه الخطوة من عملية فرز للعدد الكبير الذي تجمّع بعد الاستقراء، ثم تقسيم الأحاديث وتبويبها، وبعد ذلك تخريجها، كل ذلك احتاج إلى وقتٍ وجهدٍ كبيرين.

٢. صعوبة الحصول على بعض الرسائل الجامعية التي ذات الصلة، فلقد حرصت في بداية البحث أن أطلع على جميع ما كتب في هذا الموضوع للإفادة منه، وقد تحصّلت على جزء كبيرٍ من العناوين، إلا أن بعضها كان بعيد المنال، رغم الجهود التي بذلتها في سبيل ذلك، لأنّ قوانين بعض المكتبات العامة أو الجامعية لا تسمح بتصوير شيءٍ من البحث، أو لاعتذار بعضها دون إبداء أسباب، أو عدم الرد

الصفحة

الموضوع

- المبحث الثاني: التيسير بجواز ارتكاب بعض المحظورات للعذر ٣٥٩
- أولاً: الترخيص في الطواف راكباً أو محمولاً للعلّة ٣٦٠
- ثانياً: الترخيص بالتداوي للمرض أو الإصابه بأذى ٣٦١
- ثالثاً: الترخيص بقتل الحيوانات الضارة ٣٦٢
- رابعاً: الترخيص بلبس السراويل والخفّ لفقد الإزار والنعل ٣٦٣
- المبحث الثالث: التيسير بإسقاط بعض أعمال الحج ٣٦٤
- أولاً: التحلل من الإحرام للإحصار ٣٦٥
- ثانياً: فسخ الحج إلى العمرة لمن حُبِسَ عن إكمال بقية المناسك ٣٦٦
- ثالثاً: إسقاط طواف الوداع عن الحائض ٣٦٦
- رابعاً: إسقاط المبيت بمنى عن السقاة والرّعاء ومن في معناهم ٣٦٧
- خامساً: إسقاط الهدى عن المتمتع والقارن عند فقده ٣٦٨
- المبحث الرابع: التيسير بتوسيع أداء بعض المناسك ٣٦٩
- أولاً: الترخيص بتعجيل الدّفع من جمع وتقديم وقت رمي جمرة العقبة ٣٧٠
- للضّعفاء ٣٧٠
- ثانياً: تقديم بعض أسباب التحلل على بعض جهلاً أو نسياناً ٣٧١

الصفحة	الموضوع
٣٧٣	ثالثًا: العفو عمن تطيَّب أو لبس المخيط جاهلاً أو ناسياً
٣٧٤	رابعًا: تأخير رمي الجمار للرِّعاء
٣٧٦	الخاتمة
٣٧٦	النتائج
٣٧٨	التوصيات
٣٧٩	الفهارس
٣٨٠	فهرس الآيات الكريمة
٣٨٦	فهرس الأحاديث والآثار
٤٠٧	فهرس الأعلام
٤١٠	فهرس الرواة المترجمين بجرح أو تعديل
٤١٦	فهرس الأماكن
٤١٨	فهرس الكتب والمراجع
٤٤٦	فهرس الموضوعات
٤٦٤	الدليل العام

الدَّكِلُ العام

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
١٨	الباب الأول: الدِّراسة التَّأصيليَّة
٢١	المبحث التمهيدي: مفهوم التَّيسير
٤٢	الفصل الأول: التَّكاليف الشَّرعيَّة بين التَّيسير والمشقَّة
٨٦	الفصل الثاني: أسباب التَّيسير في السُّنَّة
١٦٧	الفصل الثالث: شروط العمل بالتَّيسير
١٨٤	الفصل الرابع: أهداف التَّيسير
٢٠١	الباب الثاني: تطبيقات التَّيسير في العبادات
٢٠٤	الفصل الأول: التَّيسير في الطَّهارة
٢٥٦	الفصل الثاني: التَّيسير في الصَّلَاة
٢٩٧	الفصل الثالث: التَّيسير في الزَّكاة
٣١٦	الفصل الرابع: التَّيسير في الصَّيام
٣٤٥	الفصل الخامس: التَّيسير في الحجِّ
٣٧٦	الخاتمة: النَّتائج والتَّوصيات